الباب الثالث: حول أساسيات حرب اللاعنف

تعرفنا في الباب الأول على جانب من تاريخ حرب اللاعنف، واستعرضنا في الباب الثاني مفهوم حرب اللاعنف ومكانها من أنواع الصراع ونظرتها إلى طبيعة القوة السياسية، وتعرفنا على دوافع أطراف الصراع المختلفة وطبيعة أسلحة حرب اللاعنف.

وفي هذا الباب الثالث والأخير سنستعرض مجموعة من الأسس والركائز الأساسية التي تقوم عليها حرب اللاعنف، والتي لابد من الإحاطة بها، كما سنستعرض مجموعة من المفاهيم الخاطئة الشائعة لتصويب النظر وترشيد الفعل وتوعية قوى التغيير بمدى إمكان استخدام حرب اللاعنف.

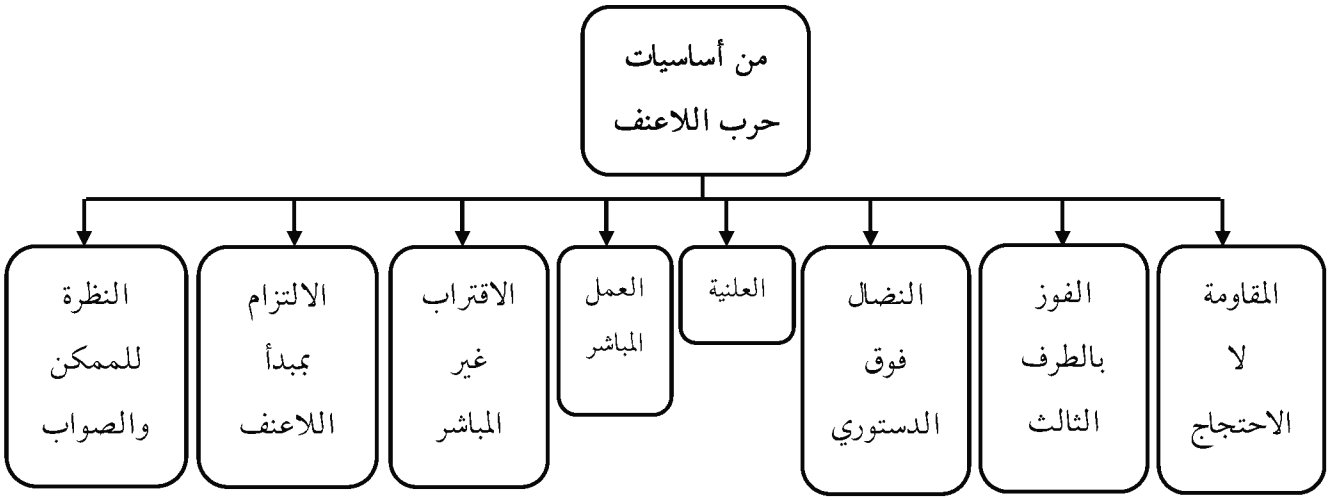

شكل 30: من أساسيات حرب اللاعنف

الأساس الأول: حرب اللاعنف.. مقاومة لا احتجاج

تستلزم الدراسة المتأنية لقضايا الصراع التمييز بين مصطلحي المقاومة والاحتجاج، حيث يشيع الخلط بين الكلمتين في كثير من الأحيان، ولتوضيح الفارق بين المصطلحين نعرض القصة التي ذكرها **بير هيرنجرين في كتابه "طريق المقاومة" حيث كتب:** (ارتبط درسي الأول الذي تعلمته عن العصيان المدني بولادة أخي، حيث كنت مفتوناً بإصراره البريء على تنفيذ ما يشاء وبالطريقة التي يشاء، وعندما لا يرغب في عمل شئ فإنه ببساطة يرفض ولا يساوم على هذا الرفض، وهو ما كان مغايراً تماماً لما كنت عليه، حيث إنني كنت ابناً مطيعاً جداً. ولا أقصد بهذا أنني لم أكن أعترض، فلقد كنت أصيح بشكل عنيف وأصرخ وأجادل، ولكن عندما ينتهي هذا الاحتجاج والصراخ فإنني أنصاع للأمر في نهاية المطاف. وقد ساعدني هذا التباين بيني وبين أخي كثيراً في فهم الفارق بين مفهوم المقاومة Resistance والاحتجاج Protest. إن الاحتجاج قد يكون مجرد تعبير عن موقف ثم العودة والإذعان. أما المقاومة فتسعى إلى إلغاء القرار، وتحدي القانون. إنها ترفض الإذعان والطاعة. إن المقاومة في جوهرها هي العصيان.)[1]

والهدف من التمييز بين المقاومة والاحتجاج أن يدرك النشطاء الدرجة التي يقفون عليها من الصراع، ويحسنون اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق أهدافهم، فعن وعي وإدراك يكتفون بالاحتجاج، أو يقررون التصعيد وشن حملات المقاومة، وعلى صعيد آخر فإن هذا التمييز يمثل للدارسين معياراً للحكم على طبيعة المقاومة وتطور أدائها خلال المراحل المختلفة للصراع.

1أحمد عادل عبد الحكيم، د. هشام مرسي، م/ وائل عادل، حلقات العصيان المدني، الدار العربية للعلوم ناشرون، أكاديمية التغيير، بيروت، 2006، ط1، ص 13-14.

مسطرة المقاومة والاحتجاج

ومن هنا تأتي أهمية وجود المعايير العلمية لتصنيف الأنشطة، باعتبارها مقاومة أو احتجاجاً أو استسلاماً، ولا يمكن لهذا التصنيف أن يكون حدياً – أسود أو أبيض؛ بل هناك دائماً طيف من ألوان الفعل يتجاوز مصطلحات "المقاومة" و"الاحتجاج" و"الاستسلام".

لذلك يمكن تخيل مسطرة الفعل، تشير درجة "صفر" فيها إلى "الاستسلام التام"، وتشير الدرجة "عشرة" إلى "المقاومة الواعية"، ويمثل تدرج المسطرة – ما بين الصفر والعشرة – طيفاً يحوي في طياته الاحتجاج، والذي يقترب من الاستسلام أو المقاومة بحسب قرار المجتمع وأدائه.

فقد يلجأ المرء في المجتمع إلى الإنكار القلبي، أو التعاطف مع المقاومة، لكنه لا يترجم هذه العاطفة إلى فعل احتجاجي، حينها تكون أفعاله التي يمارسها بشكل يومي في حياته الطبيعية أقرب إلى الاستسلام. أما إذا استوعب الفرد إمكانية تحكمه في الحياة اليومية للمجتمع، وأدرك مدى قوة تأثير تعاونه من خلال ممارسة الأعمال اليومية، وقرر توظيف هذه القوة في دعم أو معارضة أو تغيير النظام الحاكم؛ فقد ارتقى في سلم "المقاومة الواعية".

وللتعرف على مدى كون النشاط نوعاً من الاحتجاج أو المقاومة فقد وضعنا هذه المنظومة السداسية التي تستخدم لتقييم مدى سخونة النشاط واقترابه من تصنيف المقاومة، أو برودته فلا يغادر مستوى الاحتجاج.

المنظومة السداسية لتقييم مستوى المقاومة

تحتوي هذه المنظومة على ست نقاط أساسية للحكم على النشاط من حيث كونه مقاومة أو احتجاجاً:

1- **النتيجة المتوقعة من الفعل:** هل سيؤدي النشاط إن تم بنجاح إلى تغيير الأوضاع أم أنه مجرد صرخة وعمل رمزي؟ وهل هدف الفعل الابتدائي الذي اختير النشاط من أجله تسجيل حضور أم تغيير وضع؟

2- **الإرادة والوعي:** هل النشاط نابع عن وعي بخارطة الصراع، وأطرافها، ومراحلها، أم أنه عفوي وليد الحظة؟

3- **الاستمرار:** هل النشاط الحالي حلقة ضمن حلقات حملة المقاومة، فيُنظر إليه كسلوك مستمر متصاعد في مسار واضح ينتهي إلى تحقيق هدف المرحلة الحالية من الصراع؟ أم أنه سلوك عرضي، مآله الإذعان لسلطة النظام وضغطه في نهاية المطاف؟[1]

4- **الرؤية الاستراتيجية:** والتي تجيب على سؤال: وماذا بعد؟؟ فالفعل المقاوم يُشيَّد على رؤية استراتيجية تحدد مراحله وبدائله. فإن لم يفلح النشاط (س)، سيُستعمل النشاط (ص)، وهكذا..

وهنا يظهر طَيْف الخيارات، ويُنصبْ سلم التصعيد الذي ترتقي عليه الحركة، لتحقق أهدافها الاستراتيجية المرحلية والنهائية، كما تتحكم الرؤية الإستراتيجية للصراع فى تحديد إمكانية المزج بين الاحتجاج والمقاومة بما يخدم المرحلة. فالنشاط الاحتجاجي التقليدي قد

[1] الاستمرار في النشاط بحد ذاته لا يعبر عن فعل مقاوم، فالمسيرات والإضرابات المنتظمة تظل أعمالاً معزولة لا تكتسب معنى العمل التغييري المقاوم حتى تدرج ضمن رؤية استراتيجية واضحة. فهي أشبه بأعمال الخير والإحسان ولكن في ثوب جديد. فإعطاء بعض الفقراء صدقات بشكل مستمر لا يعني حل الأزمة الاقتصادية.

يصنف كنشاط مقاوم إن أُدرج في خطة تبدأ بالاحتجاج ثم التصعيد المتوالي، حينها تعتبر الخطة الكلية خطة مقاومة لا احتجاج، رغم أنها استخدمت أساليب الاحتجاج. وبذلك يمكن النظر إلى حرب اللاعنف كسلسلة من جولات الكر والفر والمقاومة والاحتجاج.

5-**فعل أو رد فعل:** من الطبيعي أن تبدأ المقاومة كرد فعل على قضية كبرى كالاحتلال مثلاً، لكن هل العمليات في معركة طرد المحتل استباقية أم دفاعية؟ إذ قد تكون الشرارة الباعثة للمقاومة ردة فعل إزاء حدث ما، وتبقى وظيفة قوى التغيير في المجتمع صناعة الفعل وإبقاء الخصم في خانة رد الفعل، وألا تنجر إلى خانة رد الفعل التي سيحاول الخصم جاهداً دفعها إليها. فالسلوك المقاوم يقوم على الإمساك بزمام المبادرة والفعل، والسيطرة على مسرح الأحداث وفرض إيقاع التحركات عليه.

لذلك يمكن تقييم أي نشاط من حيث : هل يُستدرج المجتمع إلى ردود أفعال أم أنه صانع الأفعال؟ فما هو رصيد النشاط من العمل الاستباقي والاستئثار بعنصر المفاجأة؟

6-**مدى حماية النشاط:** كلما ازدادت خطوط الحماية التى أعدتها المقاومة لحماية أنشطتها كلما كانت أقدر على الإعلان عن نشاطاتها وأكثر جاهزية لاستثمار عواقب النشاط التى سيلجأ إليها الخصم، دون الإستدراج إلى منزلق ردود الأفعال. من هنا كان سعي الفعل المقاوم إلى حماية أنشطته حتى يحقق أهدافه، لذلك فإن من أهم الأسئلة التي تطرح لتصنيف النشاط.. ماذا أعد النشطاء لحماية الأنشطة المقررة خلال حملة المقاومة؟ وكيف ستتصدى للتصعيدات التي سيلجأ إليها النظام المتعسف؟ فالتخطيط لحماية النشاط جزء لا يتجزأ من التخطيط للنشاط.

يمكن بهذه العوامل الستة خلق مسطرة لتقييم أي نشاط والتعرف على مدى قربه من المقاومة أو الاحتجاج. فكلما استوفى النقاط السابقة كلما كان أقرب إلى المقاومة.

المقاومة	الإحتجاج
عمل قادر على إحداث التغيير.	عمل رمزي لا ينتهي بالتغيير.
فعل	رد فعل.
نشاط علني يتسم بالتحدى.	نشاط يتسم بالمهادنة.
خطوط حماية فعالة.	حماية عفوية غير مخططة.
إرادة ووعى بالأهداف.	عفوية
تصميم على الاستمرار حتى تتحقق مكاسب حقيقية.	تسجيل حضور والتعبير عن موقف ثم الإذعان.
قائمة على تصور استراتيجي بعيد المدى.	لا تعتمد بشكل كبير على تصور استراتيجي بعيد المدى.

جدول 5: المنظومة السداسية للتمييز بين المقاومة والاحتجاج، حيث تتسم أعمال المقاومة بأنها أفعال تدفع الخصم إلى موقع رد الفعل، وتكون هذه الأفعال علنية تتحدى الخصم، وتسعى لفرض قوانين صراع جديدة تمكن المجتمع من حماية أنشطته والاستمرار التصعيدي فيها حتى يصل إلى مبتغاه بشكل واع استراتيجي رغم أنف النظام الديكتاتوري القمعي

ويجدر بالذكر أن هذه النقاط الست مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً ، والعلاقة بينها متبادلة وديناميكية كما يبين الشكل التالي

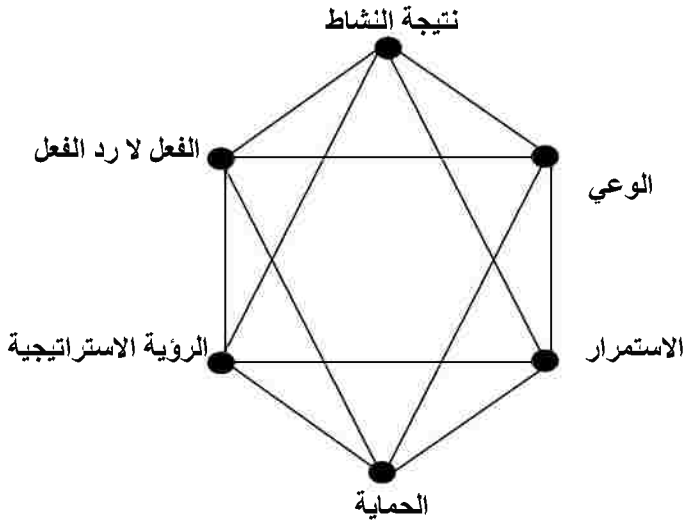

شكل 31: منظومة الأكاديمية السداسية تبين مدى ارتباط النقاط الست ببعضها والعلاقة المتبادلة بين كل نقطة وأخرى

وهنا ينبغي التذكير بأن المقاومة ليست شعاراً يعلنه النشطاء "نحن مقاومون"، ولكنها فلسفة تعمل، وثقافة تحكم نمط التفكير، وإعداد جاد من أجل الانتصار، لا الاكتفاء بتسجيل الحضور.

وليس من الصواب أن نسأل أيهما أفضل؟ المقاومة أم الاحتجاج أم الدمج بينهما؟ فالهدف هو الذي يملي على النشطاء أيهما أصلح، وإمكانياتهم وقدراتهم لها قول كذلك يجب الإصغاء إليه.

الأساس الثاني: الفوز بالطرف الثالث

ليست حرب اللاعنف حرباً محدودة قائمة بين حركة التغيير والنظام المستبد؛ ولكنها حرب شاملة، لابد فيها من تعبئة جميع مصادر قوة المجتمع بهيئاته ومؤسساته وأفراده ضد الأنظمة المستبدة وبنيتها التحتية ومصادر وأدوات قوتها.

ومن هذا المنطلق فإن حرب اللاعنف لا يحسمها عادةً أي من طرفي الصراع المباشرين – النظام والحركة المقاومة، بل إن عنصر الحسم هو قدرة أحد الطرفين على الفوز بالطرف الثالث في الصراع والتأثير فيه، هذا الطرف الثالث هو المجتمع.

فلا سبيل أمام حركة المقاومة لعزل الحاكم عن مصادر قوته وإصابته بالمجاعة السياسية إلا عبر التأثير في الجماهير والمؤسسات والقوى الداعمة وإقناعها بسحب تعاونها معه. ولا سبيل أمام النظام لكسب تأييد الجماهير في حملته ضد المقاومة إلا بالتأثير فيها عبر صياغة المبررات الأخلاقية والقانونية لضرباته الموجهة إلى الحركة التغييرية، أو عبر الترهيب من عواقب الانخراط في صفوف المقاومة.

وتأتي أهمية هذا الأساس في ظل زهد بعض الحركات التغييرية في الجماهير، حيث تردد الكثير من المقولات من قبيل "الجماهير سلبية ... الجماهير لن تتحرك .... الجماهير لا تستحق الحرية ... الحركات تبذل أقصى ما في وسعها بينما الجماهير في سبات عميق.."، والحقيقة أن اتهام شعب ما بالسلبية تعميم يفتقر إلى الدقة والموضوعية، فحتى نقول بسلبية أو إيجابية الجمهور يجب أولاً أن ندرس كيف يعمل العقل الجمعي للجمهور.

الحاسة السادسة

إن الجمهور يتميز بحاسة سادسة يستطيع أن يحدد من خلالها دوره، ومدى تجاوبه مع قضية ما. فالجمهور لا تعنيه الأيديولوجيات والأفكار المركبة، ولا يتعامل بعاطفية مع قوى التغيير فيجاملها ويتحرك معها استحياء من خطابها، وإنما هناك ثلاثة عناصر أساسية[1] تحكم قراره الجمعي:

1- **العائد:** ما العائد الذي سيحصل عليه إذا تحرك؟

2- **التكلفة:** ما حجم التكلفة التي لابد أن يدفعها ليحصل على العائد؟

3- **الإمكانية:** ما إمكانية الانتصار وتحصيل العائد في حالة دفعه للتكلفة التي تطلبها منه الحركات التغييرية؟ أي هل لدى الحركات التغييرية أسباب الانتصار في حالة تجاوب معها الجماهير أم أنها لا تملك خطة وأدوات محكمة؟

ويأتي دور الحركات التغييرية للفوز بالطرف الثالث، بإظهار مدى أهمية فكرة التغيير، والتبشير بالمستقبل الجديد، واختيار الفكرة الحاشدة الملامسة لآمال الجمهور، والتقليل من شأن التكلفة في مقابل العائد، ورفع الحالة المعنوية والتأكيد على إمكانية النصر – خاصة بالمبادرات العملية الجريئة– في حالة ممارسة الجماهير للفعل السياسي المطلوب. أما عندما يرى الجمهور حركات التغيير مترددة، فإنها ترسخ عنده الشعور بعدم إمكانية الفعل، ويختل أحد أضلاع مثلث تحريك الجماهير.

فالرسائل السياسية المؤثرة والحقيقية ليست تلك الموجهة من حركة التغيير إلى النظام؛ وإنما تلك الموجهة إلى الجماهير.. وهو ما نعنيه بالطرف الثالث.

---

[1] د. جاسم سلطان، التفكير الاستراتيجي والخروج من المأزق الراهن، مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع، ط1، المنصورة، 2006، ص 216: 218.

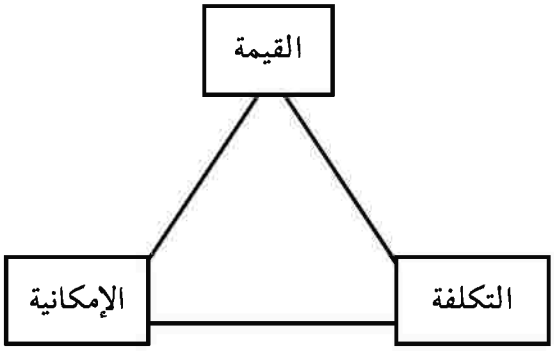

شكل 32: الحاسة السادسة للجماهير، والتي يمكن استخدامها لدعوتهم إلى المشاركة في الصراع

إعادة تعريف الشعب

كذلك يمكن فهم أسباب عدم حركة عامة الناس من مدخل إعادة تشريح الشعب، وفهم كل شريحة وطبيعة حركتها. فعدم شعورنا بحركة دوران الأرض لا يعني أنها ساكنة!!

يتكون الشعب – بالنظر إليه من زاوية الحراك السياسي – من ثلاث شرائح:

قلة مبدعة: من المؤسسات والأفراد، تبدع مسارات يسلكها الشعب ووسائل يستخدمها.

مجموعات نشطة جريئة: (مؤسسات وأفراد وحركات) تتسم بالجرأة، مهمتها تجريب ما توصلت إليه القلة المبدعة وتطويره وصقله.

عموم الجماهير: وهم المستهلك النهائي للوسيلة الفعالة والمسار الموصل. وهذه هي الشريحة الأكبر، وهي لا تتحرك إلا عندما تتوفر الوسيلة بتكلفة لا تفوق طاقاتها، وعندما تتأكد من جدواها.

والقلة المبدعة هي قلة ذكية جريئة، تقذف بها الأقدار ليتغير المشهد، تعكف على اكتشاف مسارات فعل جديدة، وتبتكر استراتيجيات ووسائل من طراز مختلف.. هم مهندسو

مشروع التغيير وعقله المتقد، هم الذين يرشدون الناس إلى الطريق ويذللون لهم وسائل اجتيازه. وهم حملة البشارة بأن اليوم المشهود قد دنا.. يوم يصيحون مبتهجين بعد عناء.. وجدتُها!![1]

وكأي وسيلة جديدة، قد لا يثق الجمهور فيها في البداية، إما للشائعات التي تروج حولها، أو لارتفاع تكلفتها، أو لنزعة الخوف من الجديد عند البعض؛ فإن وسائل التغيير لا يُكتب لها القبول مباشرة لمجرد أن القلة توصلت إليها، سيقترب الجمهور منها بحذر.. ثم يستعملها.. ثم يعمل على تطويرها.

وعندما تتكشف المسارات المذهلة والوسائل الناجعة للتغيير في المجتمعات، يبدأ الشعب في المشاركة في صناعة التغيير من خلال شريحة المجموعات النشطة الجريئة، فتبدأ محاولات شق المسار على الأرض، وتنشأ مراكز تدريب، وتنتشر المعامل ومختبرات الأبحاث، وتُشيد في المجتمع صروح صناعة جديدة تُدعى "صناعة التغيير".

أي أن حركة الشعوب تمر بثلاثة أطوار، طور القلة المبدعة، ثم المجموعات النشطة، ثم عموم الجماهير، ونستطيع أن نصف أي شعب بأنه تحرك إذا ما بدأ الطور الأول. ويكون هنا السؤال.. هل اكتملت الحركة؟ هل نمت أطوارها؟ هل بلغت مداها؟

---

[1] تنتظر الناس القلة المبدعة حتى في أمورها الخاصة، فمَن منا لم يكن يريد الاتصال بمن يشاء في أي وقت ومن أي مكان؟! لكنها كانت رغبة أقوى من إمكانات الجماهير حتى أواخر القرن العشرين، سيظل الجميع إذن يستخدم الهاتف الأرضي ورسائل البريد والتلغراف، حتى تقوم القلة المبدعة بدورها، لتبتكر الهاتف الخلوي "المحمول"، حينها ستستخدم الجماهير تلك الوسيلة، حتى إنك لترها في يد الصغير والكبير، لكن مُطالبة الجمهور بأن يبدعها أمر مبالغ فيه يفوق طاقاته. لا يمكن أن نلوم الجمهور كونه لم يخترع الهاتف الخلوي، لكن بإمكاننا أن نوجه العتاب للقلة المبدعة إذ تأخر إبداعها للوسيلة الجديدة.

كذلك يمكن اعتبار الحركة الطبيعية للشعوب أشبه بحركة البشر عند إنشاء طريق مروري جديد!! فكما أن الجمهور لا يبتكر الهاتف الخلوي فهو كذلك لا يبتكر الطريق، هنا قلة مبدعة تصمم الهاتف، وهناك قلة تصمم الطريق، مجموعات نشطة من العمال في المصنع يحولون التصميم إلى منتج، ومجموعات على الطريق يحفرونه ويختبرونه، عموم الجمهور مستاء من الحفر ويعتبره تعطيلاً، كما أنه متخوف من ذلك الاختراع الجديد، تتفهم المجموعات النشطة هذا الأمر ولا تتهم عموم الجماهير، بل يستمر العمل.. فها هي مجموعات نشطة تؤسس على جانبي الطريق الخدمات المتنوعة من خرائط، وتأمين، وإسعافات أولية، ومجموعات على الجانب الآخر توفر الاكسسوارات والبرامج الخاصة بالهاتف، يُعلَن نبأ افتتاح الطريق وتوفر وسيلة اتصالات فعالة في الأسواق، يبدأ الناس في تجريب الطريق، يكلم بعضهم بعضاً عبر الهاتف: ألو.. نعم تعال.. سنسلك الطريق الجديد.. فيتوافد الناس أفواجاً.

إن الشعوب تتحرك لكننا قد لا نبصر الحركة، لأننا نبحث عن أماراتها أحياناً في المكان الخطأ، نتطلع لحركة الشريحة الثالثة قبل أن تقدم الشريحة الأولى حركة إبداعية مقنعة، ففي حركة الشعوب نجد كل طور مسئول عن تخليق الطور الذي يليه، فالقلة المبدعة مسئولة عن خلق المسارات المقنعة للمجموعات النشطة، والمجموعات النشطة مسئولة عن حفر هذه المسارات وتأكيد فاعليتها وتمهيد السير فيها للجماهير.

ولا ينبغي استعجال الطور الأخير، فالانتباه لاتجاه الحركة أمر بالغ الأهمية، إذا بدأت الحركة في حالات الانسداد وغياب المسارات من الطور الأخير (عموم الجماهير)، أي بدأت بشكل عكسي؛ فهذا يعني فوضى ستحاول القلة المبدعة لاحقاً إيجاد حلول لها، كأن تبدأ حركة عفوية عنيفة تدمر كل شيء، في هذه الحالة ستنشغل القلة المبدعة بكيفية السيطرة على هذه الحالة وهو أمر شديد الصعوبة، أما إن تمت الحركة بشكل طبيعي من الطور الأول، حيث تبدع القلة مسار اللاعنف وتجيب على أهم أسئلته، فهذا يعني تغييراً يتمشى مع الطبيعة، مسارات ممهدة يسلكها الناس بدلاً من أن يموتوا في صحراء التغيير حيث لا توجد طرق.. فقط رمال ملتهبة.

الأساس الثالث: حرب اللاعنف والنضال فوق الدستوري

أشرنا من قبل في الفصل الأول من الباب الثاني (طبيعة الصراع) إلى وجود مسارين رئيسين لحسم الصراع: المسار الأول هو المسار البارد، الذي تستخدم فيه آليات الحوار والتفاوض والانتخابات والاستفتاءات الجماهيرية وغيرها. أما المسار الثاني فهو المسار الساخن، الذي يتضمن كلاً من العنف وحرب اللاعنف.

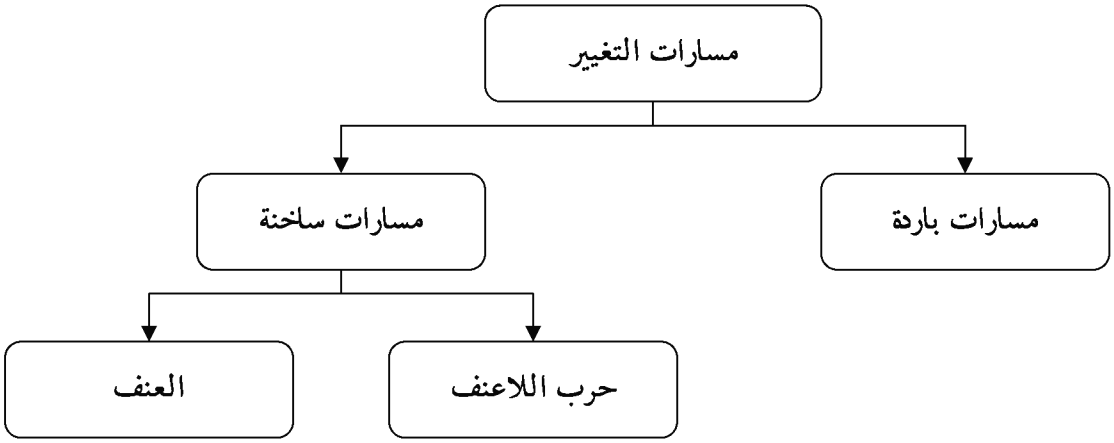

شكل 33: مسارات التغيير

هنا نجد أن القدرة على إدراك الفارق بين هذين المسارين، تمثل عاملاً حاسماً وشرطاً لازماً للتوصل إلى الخيار المناسب لدرجة وطبيعة الصراع الذي يخوضه المجتمع، فليس بالضرورة أن يكون اختيار مسار اللاعنف فوق الدستوري هو الاختيار الأفضل؛ وإنما يهمنا استعراض الفارق بين المسارين، ومواصفات وحدود وإمكانات كل منهما[1]، وذلك حتى تتضح الصورة أمام المجتمع، فيختار عن علم ووعي.

1 لابد من التذكير بأننا نتناول المفهومين (الدستوري/ فوق الدستوري) في إطار الصراعات في الدول والأنظمة الديكتاتورية. فدرجات تفسير المفهومين تختلف كلما اقتربنا من أنظمة الحكم التعددية أو الديمقراطية. ومن ثم فتفسيرنا التالي لا يجب إخراجه عن سياقه وإلا اختلفت النتائج.

المسار الدستوري البارد

ويعرف أنه: ممارسة الفعل السياسي عبر القنوات الشرعية بما لا يخل أو يخالف نظام الحكم في الدولة كما قرره الدستور، وبما لا يخل أو يخالف القوانين الأساسية وشكل توزيع السلطات. أي بما لا يخالف مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة لسلطات الدولة، والمنظمة للعلاقات بين الحاكم والمحكومين. وتحت هذا المسار يمكن إدراج التصويت بجميع آلياته وأشكاله، وكل وسائل الاعتراض والاحتجاج التي تتوخى القواعد الدستورية.

وهنا ينبغي الإشارة إلى أن المسار السياسي الدستوري على وجه العموم يشرع استخدام العنف من قبل النظام – وإن كانت الدساتير تضع له ضوابط وآليات. وتبرز المشكلة التي تواجه حركات المقاومة في ظل الأنظمة الديكتاتورية في تقنين استخدام النظام للقوة والعنف وجعله حكراً على الدولة، ولا تجيز للأفراد أو حركات المقاومة استخدامه، مما يجعل حركات المقاومة تقف عزلاء مكتوفة الأيدي – دستورياً – في مواجهة آلة القمع البوليسي والعسكري.

ومن ثم يمكن النظر إلى المسار الدستوري من زاويتين: الأولى من زاوية الأنظمة المتسلطة، والثانية من زاوية حركات المقاومة.

فمن الزاوية الأولى نرى التزام الأنظمة المتسلطة بالمسار الدستوري أو بالممارسة الدستورية يشمل كلاً من العمل السلمي، واستخدام العنف والقوة المسلحة. فالأنظمة المتسلطة تحتفظ لنفسها – دستورياً – بحق استخدام العنف والقوة ضد حركات التغيير والمقاومة عند الحاجة. وهو ما يفسر عدم وجود فراغ، أو أزمة قانونية أو دستورية، لدى استخدام القوة والعنف ضد حركات التغيير، ولا يبقى أمام تلك الأنظمة سوى إيجاد المبررات الأخلاقية، والدستورية، والقانونية لاستخدام العنف والقوة العسكرية.

أما الزاوية الثانية والخاصة بحركات المقاومة، فإن المسار الدستوري يحصر خيار المقاومة في العمل السلمي فقط، ولا يجوز بأي حال من الأحوال مخالفة الدستور عبر اللجوء إلى القوة، أو إلى أية ممارسة أو فعل سياسي مخالف للقوانين، أو خارج الأطر الحاكمة والمنظمة للممارسة السياسية.

وبإمعان النظر في هذه الزاوية نرى أمامنا مجتمعاً أعزل تراوح فيه حركات المقاومة مكانها، وتتخبط بين تمسكها بالعمل الدستوري واضطرارها – على استحياء – إلى اللجوء لبعض الممارسات غير الدستورية في محاولة لإيجاد قدر من التوازن بينها وبين الأنظمة الديكتاتورية المسلحة، فهي تخرج عن النص خروجاً تكتيكياً متقطعاً، يضعها في فراغ دستوري، عاريةً من أية عباءة قانونية، ويفقدها بوصلة التحرك، ويجعل سقفها الحركي منخفضاً جداً حتى يبدو وكأنه ملاصق وضاغط عليها، وكلما حاولت الحركات الانتصاب واقفة اصطدم رأسها بالسقف الدستوري، ويصبح استخدام العنف ضدها مبرراً نتيجة خروجها على الشرعية الدستورية. وتحرص الحكومات عادة على إبقاء الحركات محنية الظهر، فلا هي تمنعها من الحركة كلية، ولا هي تطلق لها القدرة على الوقوف منتصبة. وهو ما يجعل الحركات في توتر مستمر.

ولما كان سياق الحديث هنا ينصب على حركات المقاومة في الدول الديكتاتورية؛ فإن إعلان بعض حركات المقاومة اختيار المسار الدستوري السلمي؛ يعكس مجرد الرغبة في تسجيل الحضور لا الانتصار، طأطأة الرأس لا الانتصاب، كما يعكس فقدان الحركات حرية الاختيار بين المسارات، لأنها لا تمتلك الحق الدستوري – من حيث المبدأ – في انتهاج مسار دستوري عنيف. ومن ثم تفقد كلمة "الاختيار" معناها، وتُسلَب كلمة "السلمي" بريقها وتصبح بلا معني، ويكفي الحركات القول بأنها تنتهج المسار الدستوري، أي المسار الاضطراري المسموح به من

خصومها، وعليها أن تبرر لأتباعها ولعموم الجماهير أسباب اختيارها مواجهة خصومها عزلاء، فضلاً عن إيضاح جدوى هذه المواجهة.

المسار فوق الدستوري

أما انتهاج المسار السياسي فوق الدستوري على وجه العموم فيعني التمرد والاعتراض على هذه الأطر المنظمة للعملية السياسية داخل الدولة، ومن ثم عدم التقيد بها وعدم اعتبارها حائلاً دون الفعل السياسي، وتحتفظ حركات المقاومة بحقها "المشروع" في استخدام أسلحة – عنيفة أو لاعنيفة – تكافئ تلك التي تستخدمها الأنظمة في مواجهتها، فتتمسك بحقها في التسلح، وترى أن عليها أن تواجه خصومها المسلحين، وهي مسلحة بأسلحة لا تقل فعالية أوتأثيراً عن أسلحة خصومها السياسيين.

فإذا ما انتقلنا من العموم إلى الخصوص وقلنا بأن المجتمع اختار أن ينهج المسار اللاعنيف فوق الدستوري – وهي الحالة التي نناقشها في هذا البحث – فهذا يعني أنه لن يتقيد بالأطر الدستورية؛ وإنما سيحتفظ بحقه "المشروع" في الدفاع أو الهجوم باستخدام أسلحة لاعنيفة، أي أنه اختار أن ينتقل من حالة المجتمع الأعزل غير المسلح إلى المواجهة المسلحة اللاعنيفة مع الأنظمة الديكتاتورية، وأنه قرر الدخول في عملية "سباق تسلح" مع الخصوم السياسيين، مع التأكيد على أنه لن ينهج العمل العسكري العنيف، وأن طبيعة تسليحه تختلف عن طبيعة التسليح العسكري.

ومن ثم يبدو المسار اللاعنيف فوق الدستوري المسلح أكثر واقعية وقدرة على تحقيق التوازن السياسي بين طرفي الصراع من المسار الدستوري الأعزل.

كما يضيف هذا الخيار بعداً آخر للمقاومة، حيث يسقط من حساباتها خيار المسار الدستوري العنيف – الذي يحتكره النظام، بعد أن وجدت سبيلاً آخر لا عنيف غير سبيل المطالبة

الدستورية، وبالتالي لا يعد هناك جدوى من تصنيف فعل حركات المقاومة في الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية بأنه دستوري "سلمي"، فهذا تصنيف مضلِّل، إذ لا يوجد أصلاً مسار دستوري "عنيف"، ويصبح التصنيف المتاح إما دستوري أعزل غير مسلح أو فوق دستوري مسلح بنوعيه، العنيف واللاعنيف.

ويجب أن يدرك متبنو الكفاح اللاعنيف أن مفهوم "حرب اللاعنف" يعبر تعبيراً صارخاً على أنه ضد وسائل العنف المسلح، كإزهاق الأرواح أو تدميرالمنشآت ... الخ، وهذا المفهوم يشكل فلسفة أصيلة في أي نشاط لاعنيف، لكنه كذلك لا يرفض فكرة التسلح كلية، إذ يدعو لإيجاد أسلحة أكثر فاعلية[1] من أسلحة العنف وتفوقها في القوة.[2] فهو وإن كان لا يدمر المنشآت بالقنابل، إلا أنه يشل فاعليتها بمدفعية المقاطعة والإضرابات.

وكما أن "اللاعنف" يعبر عن ماهية نشاط بعيدة عن "العنف" –وبخاصة العنف المسلح– فهو كذلك يعكس ماهية نشاط بعيدة عن العمل "الدستوري التقليدي". فهو يدين بشدة فكرة المواجهة الساذجة عبر القنوات الدستورية وحدها، إنه بوضوح يرفض الرضوخ للمواجهة وفق قواعد الخصم، متجاوزاً الطرق "الشرعية" ومتمسكاً بالطرق "المشروعة".

فض الاشتباك بين الشرعية والمشروعية

إن حرب اللاعنف تميز بوضوح بين "الشرعية" و"المشروعية". فمشروعٌ للمقاومة أن تقاوم الظلم، لكنها ليست بالضرورة مضطرة إلى اتباع السبل "الشرعية" التي يقننها الخصم، وهي حين تضرب بعرض الحائط ما هو "شرعي"؛ فإنها تتمسك بشدة بما هو "مشروع". وقد عبر جان ماري

1 ترتبط الفاعلية هنا بشكل المجتمع المطلوب ونظام توزيع القوة فيه، فوسائل اللاعنف أكثر فاعلية من وسائل العنف في بناء مجتمع قوي قادر على المقاومة بدون تقتيت نسيج المجتمع، أو توليد ثارات داخلية فيه.

2 من الأخطاء الشائعة لدى بعض نشطاء اللاعنف ترديدهم أنهم لن يلجأوا إلى القوة، وهذا يضعف موقفهم كمقاومة جادة في مقاومة الطغيان، إذ الحق يتطلب قوة تحميه وتمكنه من الهيمنة على الأرض، لذلك يجب أن يعلنوا أنهم لن يلجأوا إلى القوة العسكرية، وسيستخدمون قوة أكثر تأثيراً، إنها قوة العصيان وحرب اللاعنف.

مولر عن هذا المعنى قائلا: "ليس القانون هو الذي يملي ما هو عادل، بل العدالة هي التي تفرض ما هو قانوني، فحين يكون الصراع بين القانون والعدالة، فعلينا أن نختار العدالة وأن نعصي الشرعية، لأن ما يجب أن يلهم الإنسان في سلوكه ليس ما هو 'شرعي' بل ما هو 'مشروع'"[1]

الفرق بين وسائل المسارين

وحتى يتضح الفارق بين وسائل حرب اللاعنف والوسائل الدستورية الباردة سننطلق من التقسيم السابق لصنفي وسائل التغيير السياسي:[2]

1. وسائل رسمية (قانونية، دستورية): تتم من خلال القنوات الدستورية كالحوار والتفاوض والانتخابات البرلمانية، ورفع الدعاوى والقضايا، أي أنها تتحرك في إطار القنوات التي قننتها الدولة للتدافع السياسي.
2. وسائل غير رسمية (غير قانونية، أو فوق دستورية): مثل العنف واللاعنف، فكلاهما يشن حرباً تتجاوز القنوات الرسمية وإن اختلفت فلسفتهما، واستراتيجياتهما، وأسلحتهما.

ومما يجدر ذكره أن المجال ليس مجال مفاضلة بين أسلوب وآخر، فحاجة المقاومة، وطبيعة البيئة، وموضوع الصراع، والمرحلة التي يمر بها؛ كل ذلك يحدد أي أصناف الوسائل يستخدم، فقد تستخدم الوسائل الدستورية الباردة أحياناً، وقد تستخدم الوسائل السلمية الساخنة اللاعنيفة، وقد يتم الدمج بين الصنفين بحسب الحاجة والتقدير الاستراتيجي.

1جان -ماري مولر، استراتيجية العمل اللاعنفي، حركة حقوق الناس، بيروت، 1999، ط1، ص80-81.

2 Schock, Kurt (2005): Unarmed insurrections: people power movements in non-democracies, University of Minnesota Press, Minneapolis, MN, p.15.

الأساس الرابع: حرب اللاعنف علنية لا تعرف السرية[1]

إذا كان جوهر حرب اللاعنف هو العصيان، وكانت الحركات التغييرية تسعى للفوز بالطرف الثالث (الجماهير)؛ فإن المقاومة ينبغي ألا تعرف السرية. فلكونها تسعى إلى أن تُعَلِّم الناس التمرد والعصيان؛ فإنها لا تتخفى عن أعين الناس، والمشاركون لا يتعمدون إخفاء أنشطتهم عن السلطة. فالهدف هو حشد أكبر عدد ممكن من الجماهير للمشاركة في الأنشطة، والجمهور بصفة عامة لا ينخرط في أعمال سرية، لذلك فالعلانية تعد إحدى الركائز المهمة في أسلحة اللاعنف، التي تسعى إلى خلق حوار مع الجمهور. ولذا فإن كتابة شعار سياسي أو رسالة ما على حائط أو جدار ما تحت جنح الظلام يعتبر نوعاً من أنواع الاحتجاج وليس المقاومة، حتى لو جاء بنتائج سياسية مرضية.

ولذلك ينبغي لحركات اللاعنف أن تعي جيداً أن المواطنين هم المستهدف الرئيس للعصيان، وأنه لابد أن يرى الناس أفراداً من الشعب يمارسون العصيان جهاراً ويتحملون عواقبه. وأن الأعمال التي تتم في جنح الظلام لا تشجع الآخرين على أن يمارسوا العصيان. لذلك فالأعمال المتخفية المعزولة عن الجمهور لا تعد عصياناً.. فالعصيان يعني الرفض، رفض للنظام وكسر لقانون أو وضع جائر دون تخف.

وعلى حركات المقاومة أن تقنع الجماهير بأن ممارسة العصيان والمقاومة لا تتطلب قدرات خاصة. وأن كل الشعب بإمكانه أن يشارك في أنشطة العصيان.

وقد دافع مارتن لوثر كينج عن مفهوم العلانية عندما كان يخطط لتعطيل العمل في المؤسسات الأمريكية من خلال حملات العصيان المدني قائلاً: "هذه المقاطعة يجب ألا

1قد تلجأ حركة العصيان إلى السرية على مستوى بعض التكتيكات التي تقتضي ذلك، وليس على مستوى الاستراتيجية العامة. أي أن الأصل هو العلانية.

تكون سرية أو في الخفاء، وليس ضرورياً أن نلبسها ثوب حرب العصابات، بل يجب أن تكون علنية وأن تقوم بها جماهير كثيرة دون لجوء لأي عنف"[1].

كما أن نشطاء اللاعنف وهم يقومون بأنشطتهم في وضح النهار، فإنهم يسعون إلى إيقاظ ضمائر جموع المتفرجين، وانتزاع سكينة المجتمع المتوهمة، خاصة عندما تراهم وهم يواجهون عواقب أعمالهم على مرأى ومسمع من الجميع، وبنفس راضية. فبانتهاك قانون الصمت الجماعي يعكر المقاومون صفو الطمأنينة الاجتماعية ويثيرون الاستياء العام.[2]

وتكون مهارة الحركة في أن يستثمر جهازها الإعلامي هذه الأنشطة، وكلما زاد القمع وبدأ التعرض للمشاركين؛ كان ذلك مؤشراً على نجاح العصيان. ويجب أن يستفيد الجهاز الإعلامي المقاوم من كل تحرش، أو صدام، أو كلمة نابية، أو فلتة لسان، أو عمل لا أخلاقي، أو مقتل لأحد المقاومين ليمتلك ورقة رابحة ودليلاً دامغاً على أن الشعب قرر العصيان. وإذا فوت الجهاز الإعلامي هذه الأحداث يكون قد فرط في أداة قوية من أدوات نجاح العصيان. إن قوة النشاط في فقه العصيان قد تكمن في العقوبة التي ستوجه إلى المقاومين، والتي سيستثمرها إعلام المقاومة.

وعندما نتحدث عن علنية حركة التغيير لا نقصد بذلك العلنية على مستوى الحركة فقط (بمعني أن الحركة علنية وليست سرية)؛ وإنما نقصد أيضاً العلنية على مستوى الأنشطة المختلفة.[3]

1جان -ماري مولر، استرتيجية العمل اللاعنفي، حركة حقوف الناس، بيروت، 1999،ط1، ص89.

2 نفس المرجع السابق، ص75.

[3] قد تلجأ حركات العصيان أحياناً إلى السرية على مستوى التكتيك وليس على مستوى الاسترتيجية، كإخفاء بعض القادة عن أعين آلة القمع، ولا تنسحب مقولة "لا تعرف السرية" بالضرورة على تفسير المسار التاريخي الكلي للحركة. فقد تبدأ حركة المقاومة كحركة معارضة لا تعتمد العصيان، ثم تتطور إلى حركة عصيان. ومن ثم فإن حديثنا عن العلانية يفهم في إطار شرح الاسترتيجية العامة للحركة المقاومة في مرحلة العصيان. كما يجب التمييز بين حفاظ الحركة على بعض أسرارها، أو عدم الإعلان عن بعض الأنشطة من قبيل الحفاظ على عنصر المفاجأة والتضليل الاسترتيجي، وبين أن تكون الحركة قائمة على السرية.

الأساس الخامس: حرب اللاعنف والعمل المباشر

تتميز حرب اللاعنف في مقاومتها بالعمل المباشر، ومن الأمثلة على الفعل المباشر الرمزي ما قامت به حركة السلام في السويد، عندما قامت بإعاقة صفقة حكومية لتصدير السلاح في عام 1983، حيث تمكنت مجموعة من النشطاء – رغم ضعفها التنظيمي – من تعطيل سفينة محملة بالسلاح لمدة ساعة، مرسلة برسالة رمزية بضرورة وقف تصدير السلاح كليةً، وفي نفس الوقت فقد حققت هدفها بشكل رمزي ومنعت تصدير السلاح فعلاً.

وعندما تقوم حركة بإيواء مجموعة من المشردين ممن لا مأوى لهم؛ فإنها بذلك تسلط الضوء على قضية المشردين، وفي نفس الوقت تحقق هدفاً من أهدافها، وهو إيجاد مأوى لهؤلاء المشردين.

وعندما ينام عدد من النشطاء على شريط سكة حديد، أو يستخدمون الحواجز المعدنية معترضين سير قطار ينقل سجناء الرأي والسجناء السياسيين، فهم يمنعون ذلك بأجسادهم، كما يعبرون عن رفضهم تقييد حرية أصحاب الرأي.

ويجب الإشارة هنا إلى أن العمل المباشر لا يحظر الاستعمال الرمزي للقوة. فعندما قررت حركات المقاومة في صربيا عام 2000 في ساعة الحسم اقتحام البرلمان، فإنها أحضرت الجرارات معها لإزالة الحواجز والمتاريس الموضوعة على الطريق لتحول دون وصولهم إلى العاصمة بلجراد. ولم تشتبك مع الشرطة في صراع عنيف دام، بل أزالت الشاحنات، حتى أصبحت الشرطة في النهاية تقيم الحواجز ولا تدافع عنها.

إن اللاعنف ليس مبنياً على الاستسلام، وإنما على القدرة على المواجهة والعناد ومقاومة الخصوم الأقوياء.

الأساس السادس: حرب اللاعنف والاقتراب غير المباشر

يحدد ميزان القوى بين القوى المتصارعة ما إذا كانت قوى المقاومة ستتخذ موقفاً دفاعياً أو هجومياً، أو خليط بين الإثنين، وهو الذي يقرر الدخول في المعاركة الفاصلة أو تجنبه، ويقرر الكيفية التي تخاض بها المعارك الجزئية التكتيكية. وعلى حركة المقاومة أن تعي مستويات الفعل المختلفة وتدرك الآليات التي ستنتقل بها من مرحلة اختلال ميزان القوى لصالح الخصم، إلى مرحلة التعادل الاستراتيجي في ميزان لقوى، ثم إلى مرحلة التفوق الاستراتيجي عليه. وانطلاقاً من طبيعة ميزان القوى بين أطراف الصراع يتم اختيار أحد استراتيجيتين أساسيتين للتغيير، سواء كان تغييراً عنيفاً أو غير عنيف:

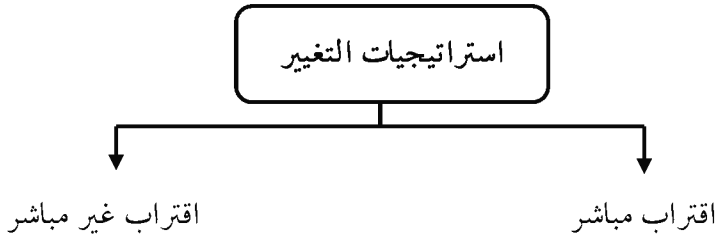

شكل 34: استراتيجيات التغيير

أولاً: استراتيجية الاقتراب المباشر

وتعتمد هذه الاستراتيجية على إمساك الثور من قرنيه، والاصطدام المباشر. بمعنى أنها تقوم على حشد قوى الحركة التغييرية في مواجهة نقاط قوة الخصم، ومن ثم الدخول في مواجهة حاسمة تنتهي بالقضاء على قوة أحد الطرفين.

ولا يمكن أن تلجأ الحركة التغييرية المقاومة إلى هذه الاستراتيجية إلا إذا كانت كفة ميزان القوى تميل لصالحها، أو في أقل الأحوال توازن ميزان القوى بينها وبين قوة الديكتاتور.

ثانياً: استراتيجية الاقتراب غير المباشر

أما عندما لا تمتلك المقاومة القدرات على الدخول مع الخصم في معركة مباشرة، فإنها تلجأ إلى الالتفاف حوله، بإبداع استراتيجية مصممة لمواجهة النظم الديكتاتورية، ومتفوقة على استراتيجية الخصم، فتتجنب الالتحام معه في معركة مباشرة، "فعضلات الدولة أقوى من عضلات أي حزب سياسي"، لذلك تعتمد الحركات في مواجهة قوة الديكتاتوريات أسلوباً يتميز بمرونة شديدة في الحركة، وقدرة على المبادرة والكر والفر، وعدم التحول إلى رد الفعل.

وتعتمد استراتيجية الاقتراب غير المباشر على المناورة وعدم الاصطدام المباشر "عدم إمساك الثور من قرنيه"، بمعنى أنها تقوم على حشد قوى الحركة التغييرية في مواجهة نقاط ضعف الخصم، وإحداث فجوات في بنيان الخصم يمكن منها الولوج إلى نقاط قوته. أي أنها تعني عدم اختبار العدو في امتحان مباشر للقوة.

وهذه الاستراتيجية تتضمن عدم الاقتراب من الخصم إلا بعد أخذ الاحتياطات اللازمة لإزعاجه ومفاجأته بهدف زعزعة توازنه بهجوم غير متوقع تقوم به من اتجاهات متعددة. والواقع أن تكتيكات الاقتراب غير المباشر تفرض نفسها على أحد الخصمين المتنازعين إذا كان لا يثق ثقة تامة بأنه من القوة بحيث يستطيع التغلب على خصمه في معركة تنشب على أرض يختارها عدوه.

ويقترح ليدل هارت الاستخدام المنهجي للاقتراب غير المباشر، بمعنى التقدم نحو الخصم من اتجاهات غير متوقعة، ثم التقدم في اتجاهات متعددة والقيام بتغييرها بحيث تصرف تفكير الخصم عن الأهداف الحقيقة للهجوم.[1]

[1] صلاح أحمد زكي، تجديد الفكر المقاوم.. نحو نظرية للأمن العربي، دار الفكرالعربي، ط1، 1987.

ومن أبرز الاستراتيجيات التي تنتمي لاستراتيجية الاقتراب غير المباشر استراتيجية "**التبعثر الفعال والتجمع السليم**". وقوام هذه الاستراتيجية هي وجوب انطلاق الحملات والمشاريع من أكثر من جهة، وأن يولدها أكثر من مصدر، حتى يكون المجتمع قادراً على توليد المشاريع دون الانتظار أو الاعتماد على وجود قيادة مركزية، أو قائد كاريزمي، يسهل على النظام الدكتاتوري قمعه ووأد حركة المجتمع التغييرية في مهدها بالقضاء على قيادتها.

إنها مشاريع متعددة من أكثر من جهة، تشكل انتشاراً استراتيجياً من المشاريع التي تعم المجتمع، وهذا "**التبعثر الفعال**" لا يعني أن أحداً خطط لكل مجموعة دورها. وضمان فاعليته هو وضوح خارطة الصراع لجميع العاملين والنشطاء، ومعرفة احتياجات المرحلة، والمساحات التي يجب بذل الجهد فيها، والمساحات الفارغة التي يحتاج من يملأها ويقوم عليها، إنها مشاريع متناثرة لا تجمعها قيادة مركزية، لكن وضوح البوصلة وتوفير الاتجاه العام يضمن فاعليتها. أما حركة المشاريع نفسها فهي ليست مدروسة من قيادة مركزية، لكنه تيار يجري بين ضفتي نهر التغيير، تلك الضفتين التي تحولان دون خروج التيار عن مساره، وتمثل الضفتين هنا خلفية فكرية مشتركة عن ثقافة التغيير، وأدوات الفعل، ووضح استراتيجية المرحلة. وفهم خارطة الصراع، ومكان كل مشروع من هذه الخارطة. للحيلولة دون إقامة مشاريع تعمل في فراغ استراتيجي.

ويستمر هذا التناثر – وإن صاحبه تنسيق أحياناً بين بعض المشاريع – حتى تستطيع قوى المقاومة من نقل قطاعات متعددة من مقعد المتفرج إلى ساحة الفعل، عبر مشروعات متنوعة تستوعب طاقات المجتمع، وتبرز في المجتمع حينها قياداته الجديدة التي أنضجها الفعل، والتي أفرزتها المشروعات. وغالباً ما تكون القيادة الفكرية للحراك في هذه المرحلة متمثلة في أصحاب الرؤى والقيادات الفكرية ومراكز الدراسات والأبحاث التي توفر اتجاه الفعل، وتتابع

استجابة النشطاء، وتختبر مدى فاعلية هذه الاستجابة، فتتطور رؤى أصحاب الفكر باستجابة النشطاء ومبادراتهم، كذلك بدراسة التأثيرات المختلفة لهذه التحركات على النظام الاستبدادي.

وعندما يملأ المجتمع بقواه المختلفة الفراغات المطلوبة، تأتي الفرصة لحشد هذه القوى في فعل واحد، في حملة موحدة لتحصيل النتيجة النهائية المطلوبة وهنا تأتي لحظة "**التجمع السليم**"، وحينها يصبح التجمع فعالاً ويصعب استهداف قياداته، بعد أن تدرب المجتمع على العمل بدون قيادة مركزية. ويحتاج هذا التجمع عادة نوعاً من المركزية خاصة فيما يتعلق بتحديد شكل الفعل الحاسم، واستراتيجية تنفيذه، وتوفير البدائل في حالة فشله، لذلك قد تتجمع الجهود تحت إطار جبهة وطنية، تمثل قوى التغيير من خلال قيادة قادرة على القيام بدور المرحلة من تمثيل المقاومة والتفاوض في بعض الحالات.

ويحتاج هذا النوع من الفعل وهذه الاستراتيجية بنية تنظيمية في شدة المرونة، سواء داخل الحركات أو الأحزاب أو شرائح المجتمع المختلفة.

ومن الأخطاء التي تقع فيها الحركات التغييرية الشابة والفتية استخدامها لاستراتيجية الاقتراب المباشر قبل أن تستكمل عدتها، وهو ما يؤدي إلى وأدها وهي لا تزال تحبو.

وعلى النقيض من ذلك، غالباً ما تمارس الحركات التغييرية العريقة والتاريخية – والتي مرت بالكثير من التجارب المريرة نتاج صداماتها المختلفة مع النظام – استراتيجية الاقتراب غير المباشر حتى في اللحظات المفصلية والتاريخية، والتي تحتاج إلى جرأة على اتخاذ قرار المواجهة المباشرة.

وفي الواقع فإن حرب اللاعنف تعتمد على الدمج بين الاستراتيجتين، وما يمكن أن ينتج عن الدمج بينهما لا حدود له. وعادة ما يستخدم الاقتراب المباشر في الحملات النهائية الحاسمة،

بعد أن يكون الاقتراب غير المباشر قد تمكن من تقويض مصادر القوة التي ترتكز عليها الديكتاتوريات.

الأساس السابع: الالتزام بمبدأ اللاعنف

إن الصراع السياسي الصفري لابد وأن يمر في أحد أطواره بمرحلة القمع، خاصة عندما يستشعر النظام خطر قوى التغيير، فلا يجد بداً من اللجوء إلى القمع لإجبار المجتمع على القبول ببقائه وشرعيته.

وفي مرحلة القمع يحتاج النظام في صراعه مع القوى الوطنية – وهو صراع يفترض أن يكون مدنيًا دستوريًا – إلى المبررات التي تسوغ لجوءه للقوة لإقناع المجتمع الدولي والمواطنين، وهذه المبررات تنقسم إلى نوعين:

1. **مبرر أو غطاء أخلاقي**، وهو ضرورة إنسانية **(ضرورة ضميرية)**: مثل التبرير بحماية الشباب من التغرير بهم، وغسل عقولهم ،وحماية المجتمع من الحركات المشبوهة التي تستعين بالجهات الخارجية وبالتمويل الأجنبي لتدمير المجتمع وإضعافه.
2. **مسوغات قانونية** أو غطاء عقلي، وهي ضرورة للتقبل العقلي **(ضرورة عقلية)**: من قبيل مخالفة القوانين، والاعتداء على الممتلكات العامة، وتعطيل مصالح الجماهير ،والانتماء لتنظيمات محظورة.

وفي إطار مواجهة الهجمة الشرسة للأنظمة المستبدة تجد الحركات التغييرية نفسها أمام خيارين:

الأول: الاستمرار في شن الحملات اللاعنيفة على النظام الديكتاتوري.

الثاني: اللجوء إلى العنف اعتقاداً بأنه السبيل الوحيد المناسب للتعامل مع تلك الأنظمة العنيفة.

ومن أسس حرب اللاعنف الالتزام بالمسار اللاعنيف، وعدم اللجوء إلى البدائل العنيفة، لعدة أسباب أهمها:

- أن المنتج النهائي لحرب اللاعنف يصعب تحقيقه من خلال العنف، هذا المنتج هو المجتمع الحر صاحب الرسالة الحضارية. وإعادة توزيع القوة في المجتمع، الأمر الذي يصعب تحقيقه بقلة تمكنت من السيطرة على الحكم.
- تكلفة العنف عالية في الأرواح، ويخلق نتوءات في المجتمع، وجراحات وثارات يصعب التحكم فيها إلا بعد حين، وبذلك يؤثر العنف في البنية الاجتماعية تأثيراً سلبياً، بينما اللاعنف يخلق مجتمعاً حضارياً حراً.
- العنف قلما يأتي بحكم ديمقراطي، بل يزيد الديكتاتورية، حيث إن العنف يعتمد على استبدال مولد الطاقة في المجتمع بآخر، وقلما نجحت التجارب العنيفة في إقامة حكم ديمقراطي، بينما اللاعنف يعتمد على إعادة تعريف القوة وردها إلى الشعب.
- الجماهير لا تتعاطف أو تتجاوب أو تدعم فكرة العنف في التعامل مع قضايا الاستبداد الداخلي.
- العنف لا يقابل بدعم معنوي أو مادي دولي، بل يتم محاربته كإرهاب، خاصة إن لم يكن التغيير على هوى النظام الدولي، وهو ما يعطي الحكومة شرعية وأد الحركات العنيفة. وانطلاقاً من نظرية تعدد مصادر القوة فإن الدعم الخارجي للديكتاتوريات يعد شريان حياة أساسياً لتغذية النظام، واستخدام العنف يضمن ديمومة تدفق هذا الشريان، بينما حركة اللاعنف تسعى لأن تخفف أو تعزل الدعم الخارجي عن النظام، لذلك تهتم بأن تظهر أمام العالم كحركة متحضرة.[1]
- يمثل العنف الملعب الأفضل للخصم حيث تتوافر فيه كل إمكانياته، فالنظام يعتمد على المركزية وعلى طاعة الجمهور، وعلى استخدام القمع، ويلعب وفق قواعد تتيح له استخدام هذه

[1] تعريف العصيان المدني عند الأكاديمية أنه نشاط شعبي متحضر، يعتمد أساساً على مبدأ اللاعنف وسحب الطاعة، فكلمة مدني ترجمة لكلمة civil، والحضارة civilization، وهو عكس ما يتبادر إلى الذهن أن المدني فقط يعني أنه عكس العسكري. والعصيان المدني هو أحد وسائل حرب اللاعنف.

الأدوات، ومن ثم فإن الدخول إلى مسرح العنف يعني تفوق الخصم في الإمكانيات وشرعية مقاومة المتمردين، لذلك يعتمد اللاعنف على إجبار الخصم على الدخول في لعبة جديدة وفق قواعد جديدة لا يتقنها، هذه اللعبة هي لعبة اللاعنف. التي تعتمد استراتيجية الجيوجيتسو.[1]

سؤال مهم: هل يمكن استخدام القوة البدنية في إطار اللاعنف؟

يفضل عدم استخدام القوة البدنية (على المستوى الاستراتيجي حيث قد تتطلبها الضرورة التكتيكية أحياناً) في أنشطة حرب اللاعنف للأسباب التالية:

- أنها تعزل قطاعات كبيرة من المجتمع، كأولئك الذين لا يتمتعون بقدرات بدنية، وبذلك يتحول النضال إلى صراع محترفين ذوي قدرات خاصة، وليس صراعاً شعبياً، يستطيع الكل المشاركة فيه.
- يعزل النساء والأطفال والعجائز عن المشاركة، وبذلك تخصم حركة اللاعنف من رصيد المقاومين.

---

[1] يخلق الصراع السياسي باستخدام وسائل الكفاح اللاعنيف في مواجهة القمع العنيف وضعاً خاصاً يتسم فيه الصراع بعدم التناسق، وبالتالي يستخدم مقاومو حركة اللاعنف هذا اللاتناسق بين وسائل اللاعنف في مواجهة الفعل العنيف في وضع خصومهم في وضع سياسي مشابه لما يحدث في المصارعة اليابانية، فهذا التفاوت بين أسلوبي الفعل – اللاعنف في مواجهة العنف – يفقد الخصم توازنه السياسي مما يجعل آلية القمع ترتد عليه وتضعف قوته. وبالحفاظ على المسار اللاعنيف خلال المضي قدماً في الكفاح تزداد قوة المقاومين، هذه العملية تسمى "سياسة جيو-جيتسو".

وتتسبب سياسة المصارعة اليابانية في زيادة عزلة النظام على مستويات ثلاثة:

– حيث تزيد عزلته عن أعضائه،

– وعن أفراد الشعب المتضررين مباشرة من القضايا التي يدور حولها الصراع،

– وعن الأطراف الثالثة التي لم تتورط بشكل مباشر في الصراع، وقد تؤدي هذه العزلة إلى زيادة المعارضة الداخلية في معسكر الخصم، كما أنها قد تزيد من عدد المقاومين بما يضمن بقاء المقاومة، كما أنها غالباً ما تؤدي إلى تحول الأطراف الثالثة إلى مواجهة الخصم وتأييد المقاومين.

ومصطلح "جيو-جيتسو" (Jiu Jitsu) مفهوم ياباني يعني "الفن الناعم"، وهو طريقة للدفاع عن النفس نقلها البحارون منذ قرن تقريباً إلى أوروبا، وتعتمد أساساً على مبدأ الانتصار عن طريق التراجع والتخلي التكتيكي "Siegen durch Nachgeben" حيث يتم من خلال ذلك استغلال هجوم الخصم واندفاعه وطاقته التي استنفذها واستعملها لتوظيفها ضده.

ولا يعتمد فن "الجيو-جيتسو" على القوة للسيطرة على الخصم وضربه حتى الموت أو الاستسلام؛ بل إنه صُمم لمواجهة الخصم الذي يفوقك في القوة البدنية والعضلية.

الأساس الثامن: النظرة للممكن والصواب

أولاً: النظرة للممكن وغير الممكن

وتتطلب هذه النظرة تحريراً للعقول، وإعادة التفكير فيما اعتادت أن تعرفه بالممكن وما ألفت أن تسميه مستحيلاً، لأن مسئولية الفرد تجاه مجتمعه ومطالبته بحقه الطبيعي في تلبية نداء الضمير يؤكد على وجوب مقاومة النظم الديكتاتورية، وعدم السماح لها بالتحكم في تصرفاتنا وسلوكنا، أو أن تملي علينا ما الذي يمكننا أو لا يمكننا عمله.

إننا عادةً ما نسمح للنظام بالتحكم في تصرفاتنا وسلوكنا من خلال ما نتصوره ممكناً أو غير ممكن، غير أنه من خلال **أنشطتنا فقط** تتأكد لدينا إمكانية الفعل أو استحالته. فعلى سبيل المثال من المنطقي والطبيعي أن تكون السلطة أو الحكومة وحدها هي القادرة على تحديد أي الأسلحة تنزع وأيها يدمر في مفاوضات نزع السلاح، ولكن عندما يقوم عمال مصانع الأسلحة من نشطاء العصيان المدني بإبطال فعالية هذه الأسلحة أو نزعها بأنفسهم تتغير حينها قناعاتنا حول من بإمكانه أيضاً أن يقوم بالعمل الذي ترفض الحكومة القيام به. فأشياء تبدو لأول وهلة أنها مستحيلة لكنها تحدث، وأمور تبدو في يد النظام وحده، لكن مجموعة بسيطة تستطيع أن تثبت عكس ذلك. كذلك عندما قررت مجموعة من القضاة في مصر في الانتخابات البرلمانية 2005 الحيلولة دون تزوير الانتخابات، فإنها غيرت نظرة المعارضة للممكن وغير الممكن، حيث إن قرار منع التزوير كان يُعتقد أنه منحة من الحاكم، لكن مجموعة من القضاة الذين يشرفون على الانتخابات، يثبتون أن القوة موزعة في أماكن متعددة، وأنهم قادرون على توصيل رسالة "إننا قادرون على الفعل".

إن واجب حركات اللاعنف أن تعيد تعريف القوة، وهذا لا يتم بنشر الأفكار والكلمات فحسب، بل بالأفعال الجريئة التي تثبت عملياً أن القوة موزعة في المجتمع، مما يزيل الغشاوة من

أعين الناس، ويبطل فعل برنامج سلب العقول الذي يسيطر على الأذهان، ويحجب الرؤية عن الأبصار.

ولكي نتمكن من رؤية الواقع أقرب ما يكون للحقيقة، وتصح تصوراتنا عن الإمكانية الحقيقية لفعل ما؛ فلابد من إخضاعه للتجربة، وهي وحدها الحكم الذي يقرر الإمكانية من عدمها. ولا ينبغي أن تكتفي حركات التغيير بانهزام الإرادة والتسليم لإيهامات الخصم بأن كل شيء في قبضته وأنها يجب ألا تتخطى الخطوط الحمراء التي وضعها أو توهمت وجودها.

ثانياً: النظرة للصواب والخطأ

وبالمثل فإن رؤيتنا التقليدية لما هو صحيح وما هو خطأ تتحكم بسلوكنا إلى حد كبير، فطاعة القانون مثلاً وعدم تخريب الممتلكات مبدآن أخلاقيان متجذران في ثقافة المجتمع، ولكن حين يقوم نشطاء البيئة في أوروبا بتفكيك الآلات المضرة بالبيئة والتي يحميها القانون – أي يحمي الإضرار بالبيئة وتخريب الطبيعة – سيكون من المعقد جداً أن نفهم هذا التعارض بين القضيتين. ماهو الصواب وما هو الخطأ. وعندما تقوم حركة العصيان المدني بالدعوة إلى الامتناع عن دفع الضرائب، فإنها لا تدعو لعمل غير أخلاقي – رغم أن ظاهره قد يبدو كذلك، فقد يكون الهدف من وراء هذا الامتناع هو إيقاف عمليات الرشاوى والفساد التي تتم تحت مظلة "الضرائب".

قد يتحدث الكثيرون عن أخلاقيات حرب اللاعنف، لكن هذه الأخلاقيات تختلف بحسب النظرة إلى ما هو ممكن وغير ممكن، وما هو صواب أو خطأ، والمطلوب هو إخضاع هذه الأعراف والقناعات للتجربة بالحوار مع الخصم، ومن ثم كل المجتمع، عن طريق أنشطة واستراتيجيات حرب اللاعنف.

مفاهيم خاطئة

هناك سلسلة واسعة الانتشار من المفاهيم الخاطئة والوعي المغلوط بطبيعة الكفاح اللاعنيف، وقد أدى ذلك إلى تشويه فهم هذا النوع من الكفاح، وسنحاول معالجة بعض هذه المفاهيم في النقاط التالية:

- هناك اعتقاد شائع بأن العنف هو الطريق الأسرع لتحقيق النجاح، واعتقاد آخر بأن الكفاح اللاعنيف يستغرق وقتاً أطول، وكلا الاعتقادين غير صحيح على إطلاقه. فالعنف لم يحقق دائماً نتائج سريعة، وتجربة مقاومة التمييز العنصري المسلحة في جنوب أفريقيا خير شاهد. وكما أن العنف قد يحدث أحياناً نتائج أسرع، إلا أن اللاعنف كذلك حقق نجاحات سريعة في أحيان كثيرة. ففي خلال شهور تمكن المعلمون النرويجيون في عام 1942 من إجهاض أول محاولة لنظام "الكويسلينغ" لإقامة دولة فاشية، وطُرد ديكتاتوريو "سلفادور وجواتميالا" في عدة أيام، ونجحت المقاومة الاقتصادية في المدن الأمريكية بشكل سريع في تقليل استئجار الأمريكيين من الأصل الأفريقي. وتعتمد سرعة تحقيق الإنجازات على عدة عوامل منها قوة القائمين على حركة اللاعنف. ويظل السؤال ما هو هذا المنتج المطلوب؟ وما هي هذه النتيجة المرجوة؟ وهل العنف هو الكفيل بتحقيقها أم اللاعنف؟
- يغلب الاعتقاد بأن الكفاح اللاعنيف يعبر عن الضعف، وأنه حيلة العاجز، وأنه يعني الخضوع والانبطاح واللاصراع، والحقيقة أن حرب اللاعنف ليست سلبية، وليست تراخياً أو لاحركة، كما أنها لا تتجاهل وجود الصراع، أو تحاول تجنبه؛ بل تسعى لإيجاد حلول فاعلة، وتركز على تهديد قبضة الديكتاتور على مصادر القوة، عبر استخدام أسلحتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإعلامية.

• لا يحتاج الكفاح اللاعنيف إلى قائد يسحر الجماهير. وإن كان غاندي يمثل القائد الكاريزمي؛ فإن حركة اللاعنف تطورت عبر التاريخ لنشهد تجلياتها في حركة "أتبور" في صربيا في عام 2000، حيث لا توجد قيادة مركزية، ويتم الاعتماد على مجموعات العمل. لذلك لا يشترط أن تقود هذه الحركات مجموعة من القديسين أو الفاشيين أو القادة الكاريزميين.

• لا يشترط التغيير اللاعنف وجود قيادة مركزية تخطط وتقود الحراك التغييري، فحرب اللاعنف انتصرت تاريخياً بالمركزية واللامركزية، ولكل منهما إيجابياته وسلبياته. اللامركزية تخلق مجتمعاً متمرداً يصعب بسهولة أن يسحره لاحقاً قائداً جماهيرياً، فقد اعتاد المجتمع أن يقود نفسه، وأصبح على ثقة بأ، المبادرات الحرة هي التي تدفع عجلة التغيير. لكن اللامركزية في ذات الوقت قد تضيع بعض الفرص، وقد تطيل أمد الصراع وتؤخر الانتصار. على العكس نجد المركزية يمكن أن تقلل في وقت الصراع، لكنها قد تكرس السلطة في أيد القيادة الجديدة برضا جماهيري. إذ يعتبرون تلك القوى هي المنقذ الذي أدار لهم المعركة. كما يمكن خفض سقف أهداف مشروع التغيير من خلال تفاوض الخصوم مع القيادة المركزية.

• ظاهرة الكفاح اللاعنيف عابرة للثقافات. فهي وإن كانت أكثر استخداماً في الغرب، إلا أننا سنلحظ وجودها على امتداد الخارطة لتشمل قارات العالم.

• لا يتطلب الكفاح اللاعنيف معتقدات دينية محددة، على الرغم من أنه قد يُمارس في بعض الأحيان بدوافع دينية.

• يظن البعض أن اللاعنف معتقد ديني، وهو يمثل في الواقع ظاهرة مختلفة تمام الاختلاف عن مبادئ اللاعنف الديني أو الأخلاقي، فهو لا يعني التسامح، ولا يعني أن من يضربك على خدك الأيمن تدير له خدك الأيسر، إنه استراتيجية صراع، تتعامل مع الخصم الأقوى، وتسعى

للإطاحة به عبر عزل مصادر القوة عنه. وإدراك هذا الاختلاف لابد أن يكون واضحاً ولا يُستهان به.

- يستخدم اللاعنف في الصراع بين الدول، وداخل النقابات، وفي حسم الصراعات داخل الأعمال والمطالبة بالحقوق، ولا يشترط دائماً أن تكون الحكومة طرفاً فيه.
- على الرغم من شيوع الاعتقاد بأن نجاح الكفاح اللاعنيف مرهون باستخدامه ضد الخصوم الذين يؤمنون بحقوق الإنسان والديمقراطية؛ فقد نجح هذا الأسلوب في مواجهة الأنظمة الوحشية والديكتاتورية مثل الأنظمة النازية والشيوعية.
- يعتقد بعض الأفراد والجماعات أن نجاح الكفاح اللاعنيف مرهون بتعاطف الأنظمة القمعية، ولكن الواقع يؤكد أن هذا الأسلوب استطاع أن يقهر ويدمر أقوى الديكتاتوريات.
- **الحركة واللاحركة**[1]

يحول اللبس بين معنى "العنف" و"اللاعنف" و"الحركة" و"اللاحركة" دون قبول الشعوب لحرب اللاعنف في الصراع السياسي مع الديكتاتوريات، وسبب الإشكالية أن الناس تطلق كلمة "العنف" على ما تكره، وكلمة "اللاعنف" على ما هو خَيِّر، الأمر الذي جعل "اللاعنف" مرتبطاً عند كثير من الشعوب بالخنوع والسلبية، ولذلك يجب ألا تقسم الحركات بحسب افتقارها للعنف، بل تقسم بين "الحركة" و"اللاحركة"، فتقسيم الحركات إلى "عنف" و"لاعنف" تقسيم تبسيطي.[2]

---

[1] Gene Sharp, Politics of Non-violent Action, Part 1, (Extending Horizons Books, Porter Sargent Publishers Inc., 1973), pp. 64-66.

[2] هناك ستة أصناف أساسية لأشكال الحركة ذكرها جين شارب في كتابه عن اللاعنف:

1. الإقناع الشفهي البسيط والسلوك المتعلق به مثل محاولة الاسترضاء والاستمالة.
2. الإجراءات السلمية القانونية عن طريق التهديد أو استخدام العقوبات.
3. العنف البدني ضد الأشخاص.
4. العنف البدني ضد الأشخاص بالإضافة إلى التدمير المادي.
5. التدمير المادي فقط.
6. أسلوب حرب اللاعنف.

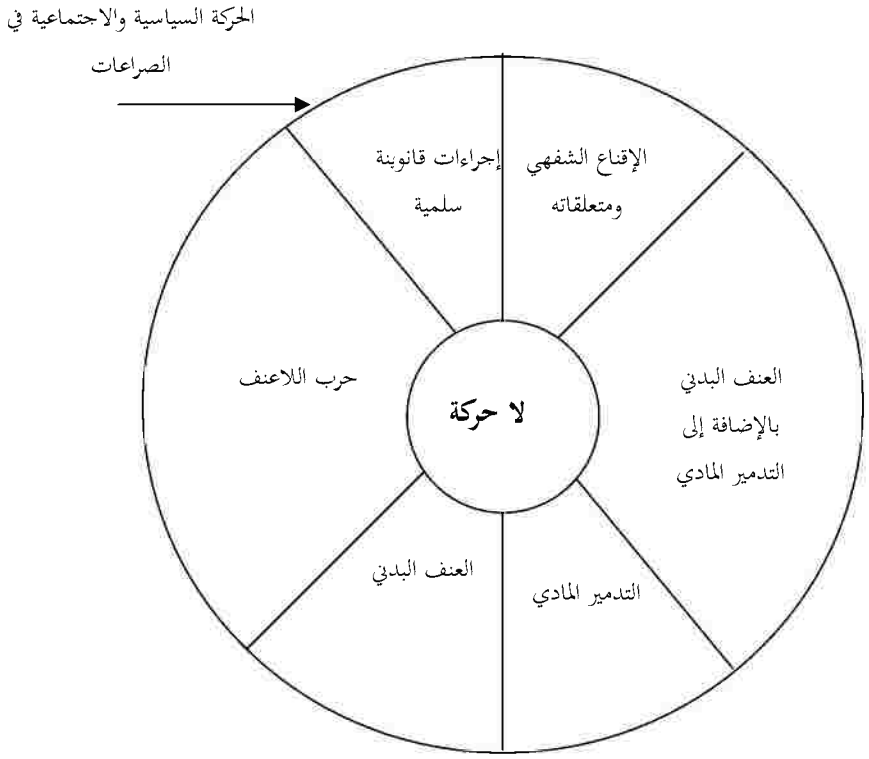

شكل 35: الحركات التغييرية بين الحركة واللاحركة

والنموذج السابق يبين الفارق بين الحركة و اللاحركة، حيث تمثل الدائرة الكبرى الحركة السياسية والاجتماعية، بينما الدائرة الصغرى تمثل اللاحركة، وهنا يظهر جلياً مدى الخيارات الموجودة بين الحركة واللاحركة، والشعب قد يتحرك أماماً أو خلفاً بين أصناف الحركات، ويخلط بين أصنافها الستة بدرجة من الدرجات في الفعل السياسي، لذلك فتصنيف الحراك السياسي والاجتماعي يقع بين "الحركة" و"اللاحركة" ولا يختزل في "عنف" أو"لاعنف".

الخلاصات العملية

- أن تدرك حركات المقاومة الفارق بين المقاومة والاحتجاج.
- أن تستخدم الأساليب المناسبة للخيار الذي اتخذته. سواء كان قراراً بالمقاومة أو الاحتجاج.
- أن تصوغ فكرتها ورؤيتها للمستقبل بما يلهب عواطف الجماهير.
- إقناع الجماهير بأن التكلفة المطلوبة قليلة جداً مقارنةً بالعوائد المتوقعة.
- إقناع الجماهير بقدراتها وإمكانياتها. وإقناعها بقدرة حركة التغيير على قيادة المسار عبر خطة فعالة.
- أن تهتم الحركات المقاومة بتوجيه رسائلها للجماهير.. فهي أداة الحسم الأساسية في حرب اللاعنف.
- أن تقوم القلة لمبدعة بدورها في إبداع المسار وتوفير الأجوبة العلمية.
- أن تقوم المجموعات الجريئة النشطة باختبار المسار وشق الطريق الجديد.
- أن تبتعد المقاومة عن العمل السري، حتى على مستوى الأنشطة.
- أن يكون المسار العام لقوى التغيير يتميز بالابتعاد عن العمل السري، حتى على مستوى الأنشطة.
- ممارسة الفعل المباشر المؤثر.
- استخدام استراتيجية الاقتراب غير المباشر في المراحل الأولى لمفاجأة الخصم من حيث لا يحتسب.
- استخدام استراتيجية الاقتراب المباشر في الحملات والمراحل الحاسمة.
- أن تضبط الحركات التغييرية حركتها، فلا تنجر وراء دواعي العنف.